مواضع استواء التّذكير والتّأنيث ومظاهره في القرآن الكريم، دراسة صرفية دلالية.

عبد الرحمن بوزنون
قسم اللغة العربية و ادابها
-جامعة الجزائر 2-

ملخص المقال :

يعرض هذا المقال لمبحث لطيف في باب التّذكير والتّأنيث، وهو اشتراك صيغة موحدة في التّعبير عن هذين الصّنفين المتقابلين من غير أمارة فارقة بينهما، وقد تتبعت فيه المواضع التي نصّ اللّغويون على حصول الاستواء فيها، محاولا نظمها في أبواب جامعة لمتشابهها، وحرصت على تعليل هذا التساوي مع التّمثيل له من نصوص الذّكر الحكيم ونقل كلام الأئمة حولها، كما ناقش المقال بعض الآراء المتّصلة بالموضوع، كتعليل الأوصاف الواردة على النّسب بالاختصاص الأنثوي، وحكم إلحاق علامة التّأنيث في نعوت الوظائف الرّجالية قديما، وحصر الألفاظ التي وردت على "مفعالة"، وتجويز تأنيث "فعول" التي بمعنى "فاعل"، ودُبّج البحث بخاتمة تلخص أبرز المسائل التي ترجّل المقال في حماها.

الكلمات الدالة:

استواء التّذكير والتّأنيث، النّعت بالمصدر، النّسب، فعيل، فعول.

A general summary from this artcle :

this article talk about a nice Study in arabic literature Arabic which ite the equality between masculine and feminine in the speech and take unique expression of these two types opposite, and i try restricte and organize the placements where text linguists make the equator between them, and i was keen to explain this equality with the representation of his texts of the holly Quran and the transfer talk imams around it, also the article discussed some of the views, like explain the words who give from female specialy, and the description arrived with mifaala formul, and authorize the feminization of faoul means faiil, and finished it by make a small conclusion from this article.

مقدمة :

تعدّ عملية وسم الكلمات بسمة التّذكير أو التّأنيث، أحد أبرز المظاهر اللّغوية والأعراف اللّسانية التي طبعت كلام النّاس وميزت خطاباتهم، وهذه الثّنائية التقابلية في تصنيف الأشياء منتشرة في عامة اللّغات، " ولا يعرف خروج عن هذه القاعدة المضطردة في أيّ من لغات الأسرة السّامية، وحتى ذلك القسم الثّالث الذي لا يخلص لذكر ولا أنثى – الخنثى – تعاملت معه اللّغة معاملة المذكّر أو المؤنّث، ولم تخصّه بمعاملة تميزه "[1] .

وقد شغلت هذه الظّاهرة بال الباحثين وحظيت باهتمام المصنفين منذ العهود الأولى لتدوين اللّغة، إما بإشارات متفرقة في المعاجم وكتب النّحو والتّفسير، أو بإفرادها بتآليف مستقلة تعنى بمسائل هذا الباب[2]، و في عصرنا الحاضر أُدرج هذا الموضوع تحت ما يسمى بالفصائل أو الأقسام النّحوية " grammatical catégories "[3].

وإنّما كان لهذا المبحث هذه العناية من المتقدمين والمعاصرين على السّواء، لأنّ الإخلال به من مستعمل اللّغة قد يعطل التّواصل اللّغوي وينشئ الغموض وسوء

الفهم للخطاب ومؤدى الكلام، وقد يتعذر لأجله استمرار التّواصل، مما يضرب الوظيفة المركزية للّغة في الصّميم، يقول ابن الأنباري: " إنّ من تمام معرفة النّحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث، لأنّ من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له "[4]، ويقول المستشرق فندريس: " وليس هناك من غلطة تصدم السّامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا تجاوز تكرارها تعذر فهم الكلام"[5] ، بل كان الخلط في هذا الباب من أقبح اللّحن وأبشعه عند العرب وشعر به الفصحاء وتأذوا منه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو عمرو الجاحظ عن بعض الشّعراء يتضجر من أم ولده من شدة لكنتها حيث يقول:

أول ما أسمع منها في السّحر تذكيرها الأنثى وتأنيث الذّكر[6]

ومع ما أحيط به هذا الموضوع من بحث ودراسة، فإن كثيرا من مسائله لم يحسم أمرها ولم يفصل الكلام فيها، وذلك لكثرة التّناوب بين الصّيغتين في التّعبير، وتعدد الأمثلة المخالفة للمضطرد من الكلام، وكذا غياب نظريات واضحة في مرجع تذكير الشيء أو تأنيثه، ولذلك نجد المبرّد يميل إلى تعذر اللتّعليل في بعض مباحث التّذكير والتّأنيث حين يعترف بأن "من التّأنيث والتّذكير ما لا يعلم مصدره، كما أنّ مما يذكر من الأسماء ما لا يعرف لأي مسمى هو"[7]، واستفتح أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التّستري كتابه المذكّر والمؤنّث بقوله:" ليس يجري أمر المذكّر والمؤنّث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض النّاس "[8] .

ويرى المستشرق برجشتراسر أنّ:" التّأنيث والتّذكير من أغمض أبواب النّحو ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلا جازما، مع صرف الجهد الشّديد في ذلك "[9].

ومن بين المباحث التي تتصل بهذا الموضوع مسألة استواء اللّفظ واتحاده في التّعبير عن المذكّر والمؤنّث من دون إلحاق علامة فارقة بين الصّنفين، وبيان ذلك أنّ العرب قد عدلت ابتداء عن تخصيص لفظ للمذكّر وجعل آخر للمؤنّث لما ينجر عن ذلك من كثرة الألفاظ وتضخم المعجم، وعوضت ذلك بإضافة علامة تأنيث فارقة بين الجنسين، ثم إن هذا الاقتصاد اللّغوي والاختصار النطقي امتد وبلغ غايته القصوى لما لجأت الجماعة اللّغوية في بعض المقامات إلى إطلاق صيغة واحدة تشمل الصّنفين دون إلحاقها بعلامة مميزة من غير أن يحدث ذلك لبسا أو غموضا في العملية التّواصلية [10].

فهذا الاشتراك بين الجنسين يصبّ بشكل أو بآخر في خانة الاقتصاد اللّغوي، و الاقتضاب الألسنيّ الذي هو: بذل أدنى جهد للحصول على أكبر منفعة[11]، أو كما أطلق عليها " دي سوسير ": قانون الجهد الأقل [12] .

وكانت ملاحظة اللّغويون لهذه الظّاهرة حاضرة مبثوثة، ولكنها متفرقة بين مباحث صرفية وتعليقات معجمية وآراء تحليلية تفسيرية لبعض النّصوص القرآنية الكريمة، كما حفتها بعض الضبابية والغموض في الحديث عن هذه المسألة وتحديد ضوابطها وقيودها، وربط هذه الظّاهرة بالوظيفة المعنوية للّفظة ودلالتها على الفاعلية أو المفعولية، وكذا حضور المنعوت في التركيب أو تغييبه والاكتفاء بإيحاء السّياق وإشارته إليه.

ورغبة في تجلية هذا الغموض وإثراء البحث العلمي، فقد استنهضت القوى للغوص في هذه الظّاهرة وإخضاعها للدراسة والبحث، منطلقا من إشكالية عامة فحواها: التساؤل عن المواضع التي يحصل فيها استواء التّذكير والتّأنيث؟، وما هي الصّور المقيسة من هذا الباب والسماعية فيه؟ مع ربط هذه المواطن بما تيسر من الشواهد القرآنية وذكر آراء أهل اللّغة فيها، وقد ارتأيت البدأ بتمهيد يتضمن مفهوم التّذكير والتّأنيث في التّحليل اللّغوي والاصطلاحي:

أولا: **التذكير لغة**: مأخوذ من الذّكر الذي هو: خلاف الأنثى، ويجمع على: ذُكور، وذُكورة، ويقال للمرأة إذا

ولدت ذكَراً قد أَذكرَت فهي مُذْكِر، فإذا كان من عادتها أن تلد الذُّكور، فهي مِذْكار [13]، ويقال: رجل ذكَر: إذا كان قويا شجاعا آنفا أبيا[14] .

والتأنيث في اللغة: هو نسبة للأنثى التي تقابل الذّكر وجمعها إناث، يقال آنَثَتِ المرأة إذا ولدت أنثى فهي مُؤْنِث، وإذا كان ذلك عادتها فهي مئناث، وذكر ابن الأعرابيّ أنّ المرأة سُمّيت أنثى من البلد الأَنِيث الذي هو اللَّيِّنُ لأنَّ المرأة ألين من الرّجل، فسميت أُنثَى للينها ولطفها[15].

ثانيا: مفهوم المذكّر والمؤنّث في الاصطلاح بينه محمود بن عمر الزّمخشري في قوله: "المذكّر ما خلا من العلامات الثّلاث – التّاء والألف والياء – في نحو غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي، والمؤنّث ما وجدت فيه إحداهنّ " [16] .

وعرف أبو البركات الأنباري المؤنّث بأنّه: " ما كانت فيه علامة التّأنيث، لفظا أو تقديرا، وهو على ضربين حقيقي وغير حقيقي. فأمّا الحقيقيّ فما كان له فرج الأنثى، نحو: " المرأة " و " النّاقة." وأمّا غير الحقيقيّ، فما لم يكن له ذلك، نحو: "القدر" و "النّار" [17].

وابن الأنباري أضاف في تعريفه هذا بيان انقسام المؤنّث إلى حقيقي، وهو ما بإزائه ذكر من الحيوان، أو بعبارة أخرى: ما يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ كالطّيور، وإلى غير حقيقي، أي: مجازي، وهو ما كان مؤنثا لا يلد ولا يتناسل، مثل: أرض، شمس[18].

والمشهور عند المعاصرين زيادة تقسيم المؤنّث بالنّظر لصورته إلى نوعين: مؤنث لفظيّ وهو ما لحقته علامة التّأنيث، سواء أدلّ على مؤنث كفاطمةَ وخديجةَ، أم على مذكر كطلحة وحمزة وزكريَّاء وبُهْمة [19] ومؤنث معنوي، وهو المؤنّث الخالي من إحدى علامات التّأنيث مثل: سعاد وهند وشمس[20].

والملاحظ في كلام هؤلاء الأعلام تقاطع ظاهر وتوافق بين حول أهمية العلامة لفظية كانت أو مقدرة في التّفريق بين الصّنفين وتمييزهما، غير أنّ هذه القاعدة العامة قد تنخرم، وهذا العرف اللّساني قد يتخلف، وذلك بالاكتفاء بصورة واحدة وإطلاق صيغة مشتركة تشمل كلا الجنسين دون إلحاق علامة فاصلة لأحدهما عن الآخر، وقد كان لأهل اللّغة جهد معتبر واعتناء ظاهر بدراسة هذه المساواة وبحث صورها والسعيّ للكشف عن عللها والحكم بسماعيتها أو قياسيتها، وقد بذلت وسعي في حصر هذه المواضع التي وقع فيها استواء في التّعبير بين الصّنفين واجتهدت في تتبع كلام أهل اللّغة حولها وتعليلاتهم وتوجيهاتهم لها، مع ترتيب تلك المواضع تحت أبواب جامعة لمتشابهها والتّمثيل لها فكانت كالآتي:

1. **الأسماء والصفات** التي جاءت للتّعبير عن الأحوال الخاصّة بالإناث والناتجة عن مميزات ذلك الجنس، من مثل: حامل، وحائض، وطالق، وطامث، وقاعد، وكاعب، وناشز وناهد، وكذا مطفل، ومرضع، ومملص، ومعزل، فهذه الألفاظ ونحوها مما اتفقت كلمة اللّغويين على عدم لحاق علامة التّأنيث لها إذا لم تجر على الفعل، غير أنّ مذاهبهم تعددت وآراءهم تضاربت في تفسير ذلك وتوجيهه:

فذهب أهل الكوفة وبعض المتأخرين إلى أن حذف العلامة راجع لملازمة هذه الألفاظ للإناث واختصاصهن بها فلم يحتج إلى علامة التّأنيث لتمييزها عن الرّجال وإزالة اللبس [21]،وفي ذلك يقول الفرّاء : " وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا وصف لاحظ فيه للذّكر، وإنّما هو خاص للمؤنّث فلم يحتاجوا إلى الهاء، لأنّها إنّما دخلت في قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذّكر، فلما لم يكن للذّكر في الحيض والطمث وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إلى فرق"[22]، ويقول ابن قتيبة الدينوري: " لأنّه لا يكون هذا في المذكّر، فلما لم يخافوا لبسا حذفوا الهاء" [23]، ويقول ابن القيّم: إنّما حذفت تاؤه لعدم الحاجة إليها فإن التّاء إنّما دخلت للفرق بين المذكّر والمؤنّث في محل

اللبس، فإذا كانت الصّفة خاصّة بالمؤنّث فلا لبس، فلا حاجة إلى التّاء هذا هو الصواب. في ذلك وهو المذهب الكوفي[24]، وقد نظم هذا المعنى صاحب الكافية الشّافية في بيتين هما:

وما من الصّفات بالأنثى يخص عن تاء استغنى لأن اللّفظ نص

وحيث معنى الفعل يُنوى التا ترد كذي غدًا مرضعة طفلًا ولد[25].

وانقسم البصريّون في تخريجهم حذف علامة التّأنيث من هذه الأمثلة إلى فريقين، فحمله "سيبويه" على تقدير إنسان أو شيء موصوف بذلك فقال: " كأنَّ المذكّر وصف لشيء، كأنَّك قلت: هذا شيءٌ حائضٌ ثم وصفت به المؤنّث، كما تقول هذا بكرٌ ضامرٌ، ثم تقول: ناقةٌ ضامرٌ[26] ".

وذهب الخليل وجمهور البصريّين إلى أنّ هذه الأمثلة من باب النّسب كلابن وتامر ولم تُجْرى على الفعل، أي: ذات حمل وذات حيض وذات طلاق، وذات رضيع، بمعنى: قد عرفت بذلك، فهي محمولة على قول العرب: رجل رامح ونابل، أي ذو رمح وذو نبل [27] .

يقول الهروي: "إذا جاء النّسب لم يفصلوا بين المذكّر والمؤنّث، كأنهم اكتفوا بالمعنى، إذ كان قولهم: رامح، كقولهم: ذو رمح، وامرأة رامح، بمنزلة: ذات رمح، فلما كان في الكلام تقديره: ذو، وذات، استغنوا بهذا الفصل من أن يفصلوا بين اسم الفاعل ومعنى قولهم: ذو رمح"[28]، كما قالوا أنّ "اسم الفاعل إنّما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو ضربت المرأة تضرب فهي ضاربة، فإذا وضع على النّسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له، فلم تلحقه علامة التّأنيث"[29].

وهذا الرّأي هو الرّاجح لورود التسوية في اللّفظ بين ما يصحّ انصرافه للذّكور كذلك ولا يختصّ به جنس على آخر محمولا على باب النّسب، وقد وضّح محمد بن يزيد المبرّد ذلك في ردّه على الكوفيّين حيث قال: " فأما قول بعض النّحويّين: "إنّما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر فيحتاج إلى الفصل" فليس بشيء، لأنّك تقول: رجل عاقر، وامرأة عاقر، وناقة ضامر، وبكر ضامر"[30] ويقول الزّمخشري:" مذهب الكوفيّين يبطله جري الضّامر على النّاقة والجمل، والعاشق على المرأة والرّجل" [31].

كما رُد هذا القول بأن الاختصاص لو كان سببا لحذف علامة التّأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل، فيقال: المرأة طَلَقَ، وطَمِثَ، وحَاضَ، وحَمَلَ لعدم الالتباس بينها وبين المذكّر [32].

ويعلل بعض الباحثين إعراض العرب عن إلحاق أمارة التّأنيث في هذه المواضع بقوله:" لعلّ هذا راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللّغة لم تكن فيها علامات التّأنيث قد استخدمت بعد، فقد كان المؤنّث لغويا يعامل به المذكّر "[33]. ولا شك أنّ تفسير الظّاهرة بهذه الاعتباطية من غير بينة يرفضه التّحقيق العلمي ولو جاريناه في منهجه لقلنا أنّ الأصل وقوع التّفريق بينهما فلمّا وضح اختصاص الأنثى اكتفوا في التّعبير عنه بالمذكّر من باب الاقتضاب وادخار الجهد.

ومن نماذج هذه الأوصاف المجردة عن التّاء ما حكاه القرآن في حق البقرة التي أُمر بنو إسرائيل بنحرها في قوله تعالى: {قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ } [البقرة: 68]، ففارض من فَرَضَتِ البقرة تَفْرِضُ فُروضا، أَي كَبِرَتْ وطَعَنَت في السِّنّ، قال الفرّاء: الفارِض الهَرِمةُ، والبِكْرُ الشَّابَّةُ[34]، وأمّا العوان من الحيوانِ فهي: السِّنُّ بينَ السِّنَّيْنِ لَا صَغِير وَلَا كَبِير. وهي النّصفُ فِي سِنِّها مِن كلِّ شيءٍ [35]، فقد جاءت هذه الأوصاف الثّلاثة ولا تاء فيها مع أنّها جاءت لمؤنث حقيقي.

ومن هذا الباب أيضا ما جاء في الكتاب الكريم على لسان زكرياء عليه السّلام في قوله: {وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا } [مريم: 5] فهي من (عقرت) المرأة تعقر بالضمّ (عقراً) بضمّ العين، أي: صارت عاقراً، وأعقر الله رحمها فهي معقرة، أي لا تقدر على الحمل [36]، يقول الزّجاج : يقال

في (عاقر) قد عقرَت المرأة وعَقُرت، وهي عاقر، وهذا دليل أنَّ عاقراً وقع على جهة النّسب، لأنَّ فَعُلتْ أسماءُ الفاعلين فيه على فعيلة. نحو ظَرُفت فهي ظريفة، وإنّما "عاقر" له ذات عقر[37].

ومثال ما وقع فيه إدخال علامة التّأنيث على الألفاظ الجارية من هذا الصّنف لحكم دلالية ونكت بلاغيّة، قوله تعالى: { يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ } [الحج: 2] يقول ابن قتيبة: إذا أرادوا الفعْلَ قالوا " مُرْضِعة "[38]، ويوضح ذلك الزّمخشري فيقول: " فإن قلت: لم قيل: {مرضعة} دون مرضع؟ قلت: المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبيَّ والمرضع: التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به فقيل: مرضعة، ليدلّ على أنّ ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من الدّهشة "[39] .

2. الأوصاف الغالبة على الذكور دون الإناث :

جاء في لغة العرب وصف الأنثى بصيغة التّذكير إذا غلب ذلك الوصف على المذكّر واشتهر به الرّجال دون النّساء، ومن ذلك قولهم: أمير بني فلان امرأة، وفلانةٌ وصيّ بني فُلان ووكيلُ فلَان، وَمُؤذِّنُ بَني فلانٍ امرأةٌ، وفلانة شاهدُ بني فلان [40]، وقد ذكر الإمام الفرّاء في كتابه "المذكّر والمؤنّث" تعليلا واقعيا لهذا الإشْرَاك فقال : "إنّما ذُكِّر هذا، لأنّه إنّما يكون في الرّجال دون النّساء أكثر ما يكون. فلمّا احتاجوا إليه في النّساء أجروه على الأكثر من موضعيه. وتقول:"مؤذن بني فلان امرأة، وشهوده نساء، وفلانة شاهد له"، لأنّ الشّهادات والأذان وما أشبهه إنّما يكون للرّجال وهو في النّساء قليل"[41] .

والملاحظ في هذا التّخريج استمداده من البيئة التي عايشها العرب الأولون، ونظامهم الذي ساروا عليه والذي أعطى المسؤولية والتّسيير للرّجل غالبا، وبالتّالي ربطت به هذه الأوصاف التي استأثر بأدائها ، والتّساؤل الذي ينبغي إيراده بناء على هذا اللتّعليل هو: هل يصحّ العدول عن هذه القاعدة ويستقيم إدخال أمارة التّأنيث على هذه الأوصاف إذا تغير هذا الوضع أو انقلبت تلك الصّورة، أم أنّ الأمر يبقى على العهد الأول واللّغة المدونة، والذي يظهر هو الأول، لأنّ علة الخروج عن القياس في وصف المؤنّث قد زالت والشّرط المنوط به هذا التّذكير من قلة المتّصفات به من الإناث قد انخرم فلا مسوغ باق لحملها على التّذكير .

3. الأوصاف المؤنثة لفظا المستوية جنسا :

مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كلمات اتصلت بها علامة التّأنيث غير أنّها تطلق على المذكّر والمؤنّث، وتنصرف لكلا الجنسين وقد نصّ الأئمة على كثرته في اللّغة[42]، ومن أمثلة ذلك ما ذكره إمام البصرة سيبويه في قوله: " ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكّر والمؤنّث: هذا غلامٌ يفعةٌ، وجاريةٌ يفعةٌ، وهذا رجل ربعةٌ، وامرأة ربعةٌ[43] .

وقد جعل أبو العبّاس المبرّد ما كان على هذه الصّورة قسمين: قسما تلزمه علامة التّأنيث ولا يصحّ حذفها منه، وقسما يجوز حذف العلامة منه، وهو ما كانت الهاء فيه للمبالغة والدلّالة على الكثرة فقال: " تقول العرب للرّجل: رواية ونسابة، فتزيد الهاء للمبالغة، وكذلك علامة وقد تلزم الهاء في الاسم فتقع للمذكّر والمؤنّث على لفظ واحد، نحو ربعةٍ ويفعةٍ وصرورة. وهذا كثير لا تنزع الهاء منه، فأمّا رواية وعلامة ونسابة فحذف الهاء جائز فيه، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء " [44].

ويوضح ابن جنيّ مكمن المبالغة في هذه الصّيغة بقوله: الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه, وإنّما لحقت لإعلام المسامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية, فجعل تأنيث الصّفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة, وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصّفة مذكرًا أم مؤنثًا[45].

وممّا وقع من هذا القبيل في كلام المولى جلّ وعلا قوله تعالى: {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ } [الهمزة: 1] فالهاء في الهمزة واللمزة للمبالغة، أي: كثير الهمز، كثير اللّمز[46]، وليست بهاء تأنيث بدلالة مجيئها للمذكّر الصّريح في قول زياد الأعجم:

تدلي بودّي إذا لاقيتنى كاذبا وإن أغيّب فأنت الهامز اللّمزه[47]

وتزيد قوة المبالغة في اللّفظتين بمجيئهما على بناء «فُعلة» ممّا يدل على أنّ ذلك عادة منه قد كثرت منه. ونحوهما: رجل لعنة وضحكة[48].

ومن ذلك أيضا لفظة: " أبت " في حكاية المولى جلّ وعلا قول إبراهيم عليه السلام: " {يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ } [مريم: 44]، يقول أبو إسحاق الزّجاج: "زعم الخليل وسيبويه أنّه بمنزلة قولهم يا عمة ويا خالَة، وأنّ أبَة للمذكّر والمؤنّث، كأنَّك تقول للمذكّر " أبة " وللمؤنّث. والدّليل على أنَّ للأُمِّ حَظًّا في الأبُوةِ أنّه يقال أبَوانِ، قال اللَّه عزَّ وجلَّ: (وَوَرِثَهُ أبَوَاهُ). وزعم أنّه بمنزلة قولهم رجل رَبْعة، وغلام يَفَعَةٍ[49].

ويعلل ابن سيده لندرة إطلاق " أبه " مفردة على الأمّ فيقول: كأنّهم إنّما قالُوا أبوان لأنّهم جمعوا بين أَب وأبة، إلاّ أنّه لا يكون مُستعملا إلاّ في النّداء إذا عينت المذكّر واستغنوا بالأمّ فِي المؤنّث عن أَبَة .

وممّا يندرج ضمن هذا الباب بعض الأَسماء التي يلحقها التّأنيث لغرض التّفريق بين الواحد من الجمع مع صحة إطلاقها على كلا الجنسين[50] مثل: شاة، وحمامة، ونعامة، وشاة وبقرة وجرادة وسخلة " وهي تقال لأولاد الغنم ساعةَ يوضع من الضأن والمعز جميعاً، ذكراً كان أو أنثى "[51]. فالتّأنيث في هذا الألفاظ لا يقصد به المؤنّث من هاته المسميات، وإنّما أرادوا الواحد منها فكرهوا أن يقولوا عندي شاء وبقر وجراد، فلا يقع بين الواحد والجمع، فصل فجعلت الهاء دليلا على الواحد ولم يريدوا التّأنيث المحض[52] . وجعل ابن مالك ذلك خاصا بلغة أهل الحجاز حيث قال: "لغة الحجازيين تأنيث نحو "شجر" و"نخل" من الأجناس التي تتميز آحادها منها بلحاق التّاء، ولغة أهل نجد وبني تميم التّذكير" [53].

ويجدر التّنبيه في ذيل هذا العنصر على أنّ المؤنّث لفظا قد يأتي خاصا للمذكّر فحسب، وقد عرض سيبويه لبعض هذه الأمثلة حيث قال: " يوصف المذكّر بمؤنث لا يكون إلاّ لمذكَّر، وذلك نحو قولهم: رجلٌ نكحةٌ، ورجلٌ ربعةٌ، ورجل خجأةٌ فكأنَّ هذا المؤنّث وصفٌ لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا " [54]، ويقول ابن مالك " قد تلازم – أي التّاء – ما يخص المذكّر كـ"رجل بهمة" وهو: الشّجاع[55]، وصاحب الكتاب في تأويله لهذه المواضع بتقدير محذوف مؤنث قد أجراه في ذلك مجرى المؤنّث المنعوت بلفظ مذكر الذي تأوله بإضمار موصوف مذكر كشخص وإنسان .

4. الألفاظ التي تذكر وتؤنث :

من الألفاظ ما تعامل معه العرب كمذكر حينا، وكسوه حلة المؤنّث حينا أخرى، فثبت بالسّماع استعمالها على الصّورتين، ومن أمثلة ذلك القلِيبُ، والسِّلاح، والصّاع، والعنُق، والطَّريق وهي كثيرة جداً وعقدت لها أبواب خاصّة[56]. ومما ورد في القرآن من هذا القبيل: لفظة "الأنعام" فقد جاءت بالتّذكير كما في قوله تعالى: {وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ } [النّحل: 66]، كما جاءت في نصوص أخرى بالتّأنيث كما في قوله تعالى: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ } [النّحل: 5]، يقول ابن سيده: الْأَنْعَام تذكر وتؤنث فَيُقَال هِيَ الْأَنْعَام وَهُوَ الْأَنْعَام[57] .

ومن ذلك أيضا لفظة " الطَّاغوت " فإنها تستعمل مذكّرة ومؤنثة.[58] . فمن تذكيره قول الله تَعَالَى: { يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ } [النّساء: 60] ومن تأنيثها قوله عز من قائل: {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا } [الزمر: 17].

5. **صيغة المبالغة على وزن مفعال**:

ما كان على زنة " مِفعال " بكسر الميم فيستوي تذكيره وتأنيثه، يقال: هذا رجل مِعْطاء وامرأة مِعْطاء، ورجل منحار وامرأة منحار– كثير النّحر –، وامرأة مِئْناث ومِذْكار[59].

وقد أشار الخليل إلى علة امتناع دخول الهاء فيه وذلك فيما نقله عنه تلميذه سيبويه حيث قال: " زعم الخليل أنّ فعولاً ومفعالاً إنّما امتنعتا من الهاء لأنّهما إنّما وقعتا في الكلام على التّذكير، ولكنّه يوصف به المؤنّث، كما يوصف بعدلٍ وبرضا"[60]. ويرى الأزهريّ أنّ: " مفعال كان مؤنثه بغير هاء، لأنّه انعدل عن النعوت انعدالا أشدّ من انعدال صبور وشكور وما أشبههما ممّا لا يؤنث، ولأنّه شُبه بالمصادر، لدخول الهاء فيه. يقال: امرأة محماق ومذكار ومعطار"[61] .

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: " {وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا} [الأنعام:6] والمدرار وصف مشتق من دَرَّ اللَّبن يَدُرُّه درّاً ودُرُورا، وأصل إطلاقه على النّاقة إذا حلبت فأقبل منها على الحالب شيء كثير، واستعمل للمطر الكثير الَّذي يتْبعُ بعضه بعضا[62]، يقول الفخر الرّازي: "يقال سحاب مدرار إذا تتابع أمطاره، ومفعال يجيء في نعت يراد المبالغة فيه. قال مقاتل: " مدرارا متتابعا مرة بعد أخرى "، ويستوي في المدرار المذكّر والمؤنّث " [63].

على أنّه يستثنى في هذا الباب كلمات معدودة لحقتها التّاء، وفي ذلك يقول اللّحياني: "ما كان على " مفعال " فإنّ كلام العرب والمجمع عليه بغير هاء في المذكّر والمؤنّث، إلا أحرفا جاءت نوادر قيل فيها بالهاء"[64]، غير أنّ هذه الألفاظ النّادرة وإن أتت بالتّأنيث على غير القياس فيها، إلا أنّها مع ذلك بقيت محافظة على خاصية استواء المذكّر والمؤنّث فيها، كما قرر ذلك السّمين الحلبي في قوله: "ولا يؤنث بالتّاء إلا نادرا، وحينئذ يستوي فيه المذكّر والمؤنّث" [65]، وممّا جاء من ذلك قولهم: رجل مِعْزالة، ومِطْرابة، ومِجْذامة[66] ومِعْزابة في الذي يَعزب عن النّاس بإبله[67] .

ولم يشذ من كلتا الصّورتين: إلاّ " ميقان " في الذي لا يسمع شيئا إلا أيقنه، من اليقين وهو عدم التّردد، حيث اختصت التّاء بالمؤنّث وجردت مع المذكّر، وذلك في قول العرب : رجل ميقان، وامرأة ميقانة[68].

6. **صيغة فعيل بمعنى مفعول**:

صيغة فعيل إذا صحبها موصوفها ووظفت بمعنى مفعول لا فاعل فهذا النّمط لا تلحقه علامة التّأنيث ويطلق على كل الجنسين، أمّا إذا تضمن معنى الفاعلية فتلزمه التّاء غالبا [69]، يقول ابن قتيبة: "ما كان على فعيلٍ نعتا للمؤنّث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء، نحو " كفٌّ خَضيبٌ " و " مِلْحَفَة غَسيل ".. وإن كان فَعيل في تأويل فاعل كان مؤنثه بالهاء، نحو: رحيمة، وعليمة، وكريمة، وشريفة، وعتيقة وسعيدة" [70].

وقد جعل اللّغويون العلّة في إسقاط علامة التّأنيث فيما كان للمفعول دون الفاعل هي قصد التّفريق بين البابين والتّمييز لأحدهما عن قسيمه، يقول الفخر الرّازي: " سببه أنّ فعيل لما جاء للمفعول والفاعل جميعا ولم يتميز المفعول عن الفاعل فأولى ألا يتميز المؤنّث عن المذكّر فيه لأنّه لو تميز لتميز الفاعل عن المفعول قبل تميز المؤنّث والمذكّر. فإذا لم يكن فعيل يمتاز فيه الفاعل عن المفعول إلا بأمر منفصل كذلك المؤنّث والمذكّر لا يمتاز أحدهما عن الآخر إلا بحرف غير متصل به"[71]، ويقول ابن يعيش: " وذلك لأنّه معدول عن جهته، إذ المعنى كف مخضوبة بالحناء، وعين مكحولة بالكحل، فلما عدلوا عن "مفعول" إلى "فعيل"، لم يثبتوا التّاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى "مفعول"[72]

ومن أمثلة ما جرى على هذا القياس في القرآن العظيم كلمة " حصيدا " في قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ

الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ} [يونس: 24] يقول شمس الدين القرطبي: "أي محصودة مقطوعة لا شي فيها. وقال" حصيدا" ولم يؤنث لأنّه فعيل بمعنى مفعول"[73]، ويقول السّمين الحلبي: " وحصيد: فعيل بمعنى مفعول، ولذلك لم يؤنَّث بالتّاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح" [74].

ومن ذلك أيضا قوله عز من قائل: {وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ} [الذاريات: 41]، يقول عبد الله الدّرويش: وعقيم صفة أي أنا عجوز عاقر فكيف ألد؟ وعقيم فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنّث أي معقومة كأنّما شدّت برباط [75]، ويقول فيها علامة تونس: والعقيم: فعيل بمعنى مفعول، فلذلك استوى فيه المذكّر والمؤنّث غالبا.[76]

وإنّما ذيل ابن عاشور كلامه بالأغلبية النّسبية لأنّه يستثنى من هاتين القاعدتين ألفاظ قلائل، ففي " فعيل " بمعنى مفعول جاءت التّاء في قول العرب: خصلة ذميمة أي مذمومة، وفعلة حميدة أي محمودة. حملوهما على جميلة وشريفة في لحاق التّاء [77] .

واستثنيت كذلك في فعيل التي بمعنى فاعل بعض الكلمات كالتي ذكرها سيبويه في قوله: وقد أجري شيء من فعيلٍ مستويا في المذكّر والمؤنّث، شبه بفعولٍ، وذلك قولك: جديد، وسديس، وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خريقٌ[78]. يضاف إلى ذلك قولهم: امرأة فتين وسريح وهريت[79] فجردوا جميع ذلك عن التّاء مع أنّها بمعنى فاعل.

وحمل بعضهم هذه الاستثناءات على أنّ فعيلا، قد يشبه ما كان منه بمعنى فاعل بما هو بمعنى مفعول فيلزم التّذكير، كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بالذي بمعنى فاعل فيلحقونه التّاء. فالأول كقوله تعالى: {قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ } [يس: 78]، والثّاني كقولهم: خصلة ذميمة، وصفة حميدة حملا على قولهم: قبيحة وجميلة [80] .

وأورد عليه أنّ أحد الفعلين مشتق من لازم والآخر من متعد، فلو أُجري على أحدهما حكم الآخر لبطل الفرق بين المتعدي واللّازم إن كان على وجه العموم، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدّليل عليه[81].

وأمّا إذا استعمل فعيل استعمال الأسماء بأن لا يصحبه موصوفه، فإنّ علامة التّأنيث تلحقه ولو كان نائبا عن مفعول، وفي ذلك يقول ابن السّكيت: إذا لم تذكر المرأة قلت: هذه قَتِيلَةُ بني فلان، وكذلك مررت بقَتِيلة, وقد تأت فعِيلة بالهاء وهي في تأويل مفعول بها، تخرج مخرج الأسماء ولا يذهب بها مذهب النعوت، نحو النَّطِيحة، والذَّبِيحة، والفرِيسة، وأكِيلة السبع، والجَنِيبة والعَلِيقة[82] .

وقد توسع مجمع اللّغة المصري في هذا الباب من خلال القرار الذي اتخذه بجواز إلحاق التّاء مع فعيل التي بمعنى مفعول مطلقا، سواء ذكر الموصوف أو لم يذكر[83]، والأولى اقتفاء رأي الجمهور لأنّه الكثير في الكلام المنقول عن العرب، وهذه الأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها [84].

ومن نماذج ذلك قوله تعالى: {وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ} [المائدة: 3] ، يقول أبو إسحاق الثّعلبي: "والنَّطِيحةُ: التي تنطحها صاحبتها فتموت، و "هاء" التّأنيث تدخل في الفعيل بمعنى الفاعل، فإذا كان بمعنى المفعول استوى فيها المذكّر والمؤنّث نحو لحية دهين، وعين كحيل، وكف خضيب، فإنّما أدخل الهاء هاهنا لأنّ الاسم لا يسقط منها ولو أسقط الهاء منها لم يُدر أهي صفة لمؤنث أو مذكر، والعرب تقول لحية دهين، وعين كحيل، وكف خضيب، فإذا حذفوا الاسم وأفردوا الصّفة أدخلوا الهاء، قالوا: رأينا كحيلة وخضيبة ودهينة[85] .

وممّا خرج عليه أيضا قوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38]، يقول الزّمخشري: "رهينة" ليست بتأنيث رهين في قوله " كُلُّ امْرِئٍ بِما كَسَبَ رَهِينٌ " لتأنيث النفس، لأنّه لو قصدت الصّفة لقيل: رهين، لأنّ

فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وإنّما هي اسم بمعنى الرهن، كالشّتيمة بمعنى الشّتم، كأنّه قيل: كل نفس بما كسبت رهن"[86].

7. فعول بمعنى فاعل:

اضطرد في كلام العرب تجريد فعول الذي بمعنى فاعل من التّاء الفارقة بين المذكّر والمؤنّث، والمساواة في التّعبير عنهما بلفظ المذكّر، فقالوا: امرأة صبور وشكور وغدور وكنُود وذَعُور، وأمّا إذا كان فعول في معنى مفعول فتلحقه التّاء في المؤنّث"[87]، وذكر ابن مالك ما يوحي بأنّ إلحاق التّاء في فعول التي بمعنى مفعول على التّخيير وتبعه الشّراح في ذلك[88]، ومن أمثلتها: الحَمولَة للإبل التي يحتمل عليها, والرَّغوثة" بمعنى: المرغوثة. أي: المرضوعة. والحَلُوبة " أي: ما يحتلبونه" كقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم 89.

بل عُدّ إدخال التّاء في فعول التي للفاعل من الوهم واللّحن، وفي ذلك يقول الحريري: " ويقولون: امرأَة شكورة ولجوجة وصبورة وخؤونة، فيلحقون هَاء التّأنيث بها فيوهمون فيه، لأنّ هذه التّاء إنّما تدخل على فعول إذا كان بمعنى مفعول، كقولك: ناقة ركوبة وشَاة حلوبة، لأنّهما بمعنى مركوبة ومحلوبة، فأمّا إذا كان فعول بمعنى فاعل، نحو: صبور الَّذي بمعنى صابر ونظائره، فيمتنع من إلحاق التّاء به، وتكون صفة مؤنّثة على لفظ مذكره "[90] .

وممّا حمل على ذلك من كلام المولى جلّ وعلا قوله عز من قائل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا} [التحريم: 8] يقول ابن زنجلة: إِنَّما قيل {نصُوحًا} وَلم يقل نصوحة لأنّ فعولًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، فتقول أَرض طَهور وماء طهور، ورجل صبور وامرأة صبور.[91]

ومن ذلك أيضا ما حكاه المولى جلّ وعلا عن سارة زوجة إبراهيم: " {قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} [هود: 72] يقول ابن عاشور: "والعجوز: فعول بمعنى فاعل، وهو يستوي في المذكّر والمؤنّث، مشتق من العجز ويطلق على كبر السنّ لملازمة العجز له غالبا"[92].

وقد ذكر اللّغويون في امتناع الهاء من هذه الصّفات عللا وتوجيهات، فمن ذلك رأي الخليل الذي حكاه عنه تلميذه أبو بشر في قوله: "وزعم الخليل أنّ فعولاً ومفعالاً إنّما امتعتنا من الهاء لأنّهما إنّما وقعتا في الكلام على التّذكير، ولكنّه يوصف به المؤنّث، كما يوصف بعدلٍ وبرضاً"[93]، والذي جوّده الحريري هو أنّ:" الصّفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به، فأسقطت هاء التّأنيث في قولهم: امرأة صبور وشكور وقبيله"[94] .

و ما كان بمعنى فاعل هو الأصل في فعول بخلاف الذي بمعنى مفعول، وإنّما جعل أصلا لأنّه أكثر مما كان في معنى مفعول [95]، كما أنّ امتناع الهاء منه استعمال مطرد لم يشذّ منه إلّا قوْلهم: (عدوة الله) ليماثل صديقة، والشّيء قد يحمل على ضدّه ونقيضه كما يحمل على نظِيره[96]، يقول سيبويه: "وقالوا: عدوٌّ وعدوةٌ، شبهوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدوٌّ وصديق، فأجري مجرى ضدّه"[97].

ومع ندرة الخروج عن هذا الاستعمال، وما تقدم تقريره من كلام أهل اللّغة في حكم ما كان بمعنى فاعل وتلحينهم لمخالفه، إلا أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة تناوله في دورته الرّابعة والثلاثين سنة 1968 بالبحث والدّراسة، واستقر رأيه على حكم آخر يخالف ما سبق، حيث جاء في كتاب أصول اللّغة تحت عنوان: "لحوق تاء التّأنيث لفعول، صفة، بمعنى: فاعل": "يجوز أن تلحق تاء التّأنيث صيغة: (فعول) بمعنى (فاعل)، لما ذكره سيبويه، من أنّ ذلك جاء في شيء منه – يقصدون

كلامه عن عدوّ وعدوّة –، وما ذكره ابن مالك في التّسهيل من أنّ امتناع التّاء هو الغالب، وما ذكره السّيوطي من أنّ الغالب ألّا تلحق التّاء هذه الصّفات، وما ذكره الرّضي من قوله "وممّا لا يلحقه تاء التّأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث: فعول "[98].

والذي يترجح من خلال النّظر في هذين الرّايين هو تقديم القول الأول بإلزامية تجريد التّاء لانعدام الشواهد المسموع فيها لحاقها عدا لفظ " عدوّة "، وعليه يتخرج – في نظري – قصد النّحاة من الأغلبية لغياب أمثلة أخرى يحمل عليها هذا الأمر، وقد نبه بعض الباحثين إلى كلام لابن مالك مخالف لما في التّسهيل نص فيه على أنّه " لا تلحق التّاء الفارقة شيئا من هذه الأمثلة إلا على سبيل النّدور "[99].

8. صيغة مفعيل:

ما وقع من الأوصاف على هذا الوزن يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، و عن ذلك يقول ابن السّكيت: "ما كان على مثال مِفْعِيل أو مِفْعَال كان مذكره ومؤنثه بغير الهاء، نحو رجل مِعْطير وامرأة مِعْطِير وهما الكثيرا العِطر، وهذا فرس مِئْشِير وهذه فرس مِئْشِير " [100].

وقد خرج عن هذه القاعدة لفظة: " مسكينة " كما قال أبو بشر سيبويه: "وكذلك مفعيلٌ لأنّه للمذكّر والمؤنّث سواءٌ...وقالوا: مسكينةٌ شبّهت بفقيرةٍ، حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمنزلة فقيرٍ وفقيرةٍ"[101]، على أنّه قد جاء هذا اللّفظ بالتّذكير على القياس، وذلك في قول بعضهم "امرأة مسكين" كما نقل ذلك أئمة اللّغة[102]، ومن ذلك قول تأبط شرا:

قد أطعن الطّعنة النّجلاء عن عرض ... كفرج خرقاء وسط الدار مسكين[103]

9. ما جاء على وزن " مفعل" :

فما صيغ على هذا الوزن فقد نص أئمة اللّغة على استواء التّعبير به عن الجنسين[104]، ومن الألفاظ التي حكيت في ذلك قولهم: " امرأة مِرْجَم "[105]. و" مغشم" في من لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته [106]، "ومدعس" من الدّعس وهو الطّعن [107].

10. المصدر وما جرى مجراه:

يحصل الاستواء في المصدر بين القسمين إذا استعمل استعمال النعوت وقام مقامها في الوصف، يقول أبو بكر ابن السّراج: "اعلم أنّهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجل عدلٌ وعلمٌ، فإذا فعلوا هذا فحقّه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكّر ولا يؤنّث"[108] .

ويتناول فيلسوف اللّغة ومتتبع أسرارها أبو الفتح ابن جني منشأ هذه التّسوية في المصدر في حديثه عن علة الاستواء في: " قولهم رجل عدل وامرأة عدل" فقال: " سبب اجتماعهما هنا في هذه الصّفة أنّ التّذكير إنّما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجل عدل فكأنّه وُصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرّياسة والنّبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود, ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا "[109]. ويرى محمد بن علي الهروي أنّ: " المصدر لا يثني، ولا يجمع، ولا يؤنث لأنّه يدل بلفظه على القليل والكثير، كأسماء الأجناس " [110] .

وأمثلة هذا الباب في القرآن كثير: ومنه قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا } [الملك: 30]، يقول ابن قتيبة الدينوري: "أي غائرا، وصف بالمصدر، يقال: ماء غور، ولا يجمع ولا يثنّي ولا يؤنّث، كما يقال: رجل صوم ورجال صوم، ونساء صوم"[111].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {لاَ هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ} [الممتحنة: 10] يقول السمين الحلبي: "الحِلُّ: بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر لحَلَّ يَحِلُّ كقولك: عَزَّ يَعِزُّ عِزّاً، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكّر والمؤنّث" [112] .

ويلحق بالمصدر ما جرى مجراه من الأسماء ومثال ذلك قوله عز من قائل: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: 6]، يقول محمود بن عمر الزّمخشري: " والجنب: يستوي فيه الواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث، لأنّه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب "[113]

كما يلحق بهذا الباب بعض الألفاظ الجامدة نحو كلمة " مثل " حيث لم يدخل التّأنيث فيها عند قوله تعالى: {فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ} [فصلت: 13]، ونظيره قول أبي مِحْجَنِ الثَّقَفّي:

يا رُبّ مثلك في النّساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق[114]

وكذلك لفظة "غير" في نحو قول المولى جلّ وعلا: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ} [إبراهيم: 48]، وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا} [النور: 27].

ومن ذلك أيضا الأسماء الموصولة التي ليس لها استعمال خاص للمذكّر أو المؤنّث، كمثل "من" و"ما" الاسميتين التي ترد بمعنى "الذي" فيستوي فيها المذكّر والمؤنّث، والمفرد والمثنى والجمع[115]، فمن التّذكير قوله تعالى: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ } [البقرة: 112] وقوله: {وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ } [النّساء: 113]،ومن مجيئها للتّأنيث قوله عز وجل: {تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ } [الأحزاب: 51] وقوله جلّ وعلا: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النّساء} [النّساء: 22].

11. اسم التفضيل:

مما يتساوى اللّفظ فيه بين المذكّر والمؤنّث اسم التّفضيل كأعلم وأكثر وأحسن، فإنّه يلزم الإفراد والتّذكير فلا يؤنث كما لا يثنى ولا يجمع، يقول ابن السّراج البغدادي عنه:" ولا يجوز تأنيثه لأنّك إذا قلت: هندُ أفضل منكَ، فكأن المعنى هند يزيد فضلُها على فضلك، فكأنّ " أفعلُ " ينتظم معنى الفعلِ والمصدرِ"[116].

ويجعل أبو البركات الأنباري سرّ ذلك " أنّه تضمن معنى المصدر، لأنّك إذا قلت "زيد أفضل منك" كان معناه " فضل زيد يزيد على فضلك"، فجعل موضع " يزيد فضله ": أفضل، فتضمن معنى المصدر والفعل معا، والفعل والمصدر مذكران، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع، فكذلك ما تضمنهما[117].

ومن أمثلة ما جاء من التّفضيل مذكرا مع انصرافه لمؤنث قوله تعالى: {وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا} [الزخرف: 48]، وقال أيضا: {وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ} [محمد: 13]. وقال جلّ وعلا أيضا: " {وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ} [البقرة: 191]

الخاتمة:

بعد هذا التّطواف المتيع في مواطن استواء التّذكير والتّأنيث من ثنايا كتب اللّغة والمعاجم والتّفاسير، فإنّ ما يخلص إليه الباحث هو أنّ اعتماد المتكلم على السّياق والقرائن المرافقة للخطاب، يجرّه إلى إيثار الاقتصاد في الألفاظ والاقتضاب في التّعبير، وتجاوز بعض الأعراف اللّسانية المضطردة في كلام العرب، وإلغاء الفوارق بين المتقابلات، كما أنّ استحضار الأصل في الكلام والمبدأ في الاستعمال منشأ آخر لهذه التسوية اللّفظية في التّعبير.

وقد حاولت هذه الدّراسة حصر المواطن التي يستوي فيها الأمران مع تحقيق بعض المباحث المتعلقة بذلك من مثل: ترجيح علة النّسب في الأوصاف المتعلقة بالإناث والمتجردة عن العلامة بخلاف المشهور من تعليلها باختصاص الأنثى بها دون الذّكر.

كما رجح البحث عدم لزوم التّذكير في نعوت المسؤوليات والوظائف عند إطلاقها على المؤنّث إذا زالت علة غلبة الاستعمال وتقارب الصّنفان في شغلها،

قياسا لذلك على عامة الأحوال المشتركة بين الجنسين في حصول التّفريق بينهما.

أشار هذا البحث إلى ملازمة صيغة مفعال للاستواء حتى في حال اتصالها بتاء التّأنيث، باستثناء لفظة " ميقان " التي تفرق فيها العلامة بين الجنسين.

أبانت الدّراسة أنّ عرف فعيل بمعنى مفعول في التّذكير لزوما قد يتخلف، وتلحقه التّاء إذا لم يصحبه موصوفه أو شُبّه بفعيل بالذي بمعنى فاعل، مع تنبيه البحث على تساهل مجمع اللّغة بالقاهرة في تجويز وصل هذا الموضع بالتّاء.

كما تناول المقال كذلك رأي مجمع اللّغة تجويز إلحاق التّاء في فعول التي بمعنى فاعل، احتجاجا بما ذكره بعض العلماء أنّ التّجريد أغلبي، واختار الباحث خلاف هذا الرّاي لاضطراد تجريدها في لغة العرب إذ لم يشذ من ذلك إلا لفظة " عدوة " وعلى هذا يحمل القول بالتغليب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات.

الهوامش:

[1] إسماعيل أحمد عمايرة: ظامرة التّأنيث بين اللّغة العربيّة واللّغات السّامية دار حنين الأردن الطّبعة الثّانية، سنة 1413 (ص 17)، ولا يستثنى من ذلك إلا بعض اللّغات الهندية الأوروبية التي تضيف المحايد كقسما ثالث. ينظر: محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللّغة، مكتبة الشّهباء حلب سنة 1389 هـ (ص 335) ومقدمة الدّكتور هريدي لكتاب " المذكّر والمؤنّث " لابن التستري الكاتب، مكتبة الخانجي، الطّبعة الأولى 1413هـ – 1983 م

[2] ممن ألف في ذلك من المتقدمين: الفرّاء وأبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والمبرّد والزّجاج وابن الأنباري وابن خالويه وابن جني وغيرهم، وقد أحصى الدّكتور أحمد هريدي في مقدمة تحقيقه لكتاب " المذكّر والمؤنّث" لابن التستري (ص 32) تسعة وعشرين مؤلفا.

[3] د عبده الراجحي، دروس في كتب النّحو، دار النهضة العربيّة بيروت، سنة 1975 (ص 108) و محمود السعران: علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي القامرة، الطّبعة الثّانية، سنة 1997 (ص: 190).

[4] المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأمرام التجارية القامرة سنة 1401 – 1981، (ج 1/ص51).

[5] جوزيف فندريس، كتاب: اللّغة، تعريب: عبد الحميد الدواخيلي ومحمد القصاص، المكتبة الأنجلو مصرية، سنة 1962 (ص: 127).

[6] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين مكتبة الهلال، بيروت سنة: 1423 هـ (ج1/ ص80).

[7] المذكّر والمؤنّث للمبرّد (ص140. / ب) "مخطوطة الظامرية مجموع "113"، بواسطة دراسات في فقه اللّغة للدّكتور: صبحي إبراميم الصّالح، دار العلم للملايين، الطّبعة الأولى سنة 1379هـ (ص: 88).

[8] المذكّر والمؤنّث (ص: 47).

[9] " التطور النّحوي للّغة العربيّة، تحقيق: الدّكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القامرة الطّبعة الثّانية 1414 هـ -1994م (ص 112).

[10] ينظر: مقدمة رمضان عبد التّواب لكتاب: "البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث" لكمال الدين الأنباري، مكتبة الخانجي، القامرة الطّبعة: الثّانية، سنة 1417 هـ 1996 م (ص 37).

[11] ريمون طحان: الألسنية العربيّة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة 1981 (ص 14).

[12] فردينان، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة سنة 1986 (ص 180).

[13] ينظر: أبو منصور الأزمري الهروي: تهذيب اللّغة، دار إحياء التّراث العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى، سنة 2001م (ج 10 / ص 95) وأبو الحسن علي بن سيده المرسي: المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية – بيروت الطّبعة: الأولى، سنة 1421 هـ -2000 م (ج 6/ ص 788) وأبو الحسين أحمد بن فارس الرّازي: مجمل

اللّغة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة الثّانية سنة 1406 هـ - 1986 م (ص: 360).

[14] ابن منظور الإفريقى، لسان العرب، دار صادر، بيروت الطّبعة: الثّالثة، سنة 1414 هـ (ج4/ ص309).

[15] ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم (ج 10/ ص 182)، وينظر: تاج العروس لأبي الفيض مرتضى الزّبيدي، دار الهداية (ج 5/ ص 159).

[16] المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، الطّبعة: الأولى سنة 1993 (ص: 247).

[17] البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث (ص 65) وينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت سنة: 1395 هـ -1975 م (ج 3/ ص 321).

[18] أبو محمد بدر الدين المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي، الطّبعة: الأولى سنة 1428هـ - 2008م (ج 2/ ص588)، وجلال الدين السّيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المكتبة التوفيقية – مصر (ج 3/ ص332) والصّبان محمد بن علي: حاشية الصّبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الطّبعة: الأولى سنة 1417 هـ -1997م (ج 2/ ص72)، عباس حسن: النّحو الوافي، دار المعارف، الطّبعة الخامسة عشرة (ج 1/ص 163)، د. صبحي الصّالح: دراسات في فقه اللّغة (ص: 86).

19 ينظر: جامع الدروس العربيّة لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت الطّبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ -1993 م (ج 1/ ص 98) والنّحو الوافي (ج 1/ ص 163)، وهذا التّعميم أجود من تخصيص بعضهم هذا القسم بما ما كان علما لمذكر وفيه علامة التّأنيث كطرفة، وطلحة، كما في: الموجز في قواعد اللّغة العربيّة لسعيد الأفغاني طبعة دار الفكر، بيروت 1424هـ -2003م (ص: 135). ومعجم القواعد العربيّة لعبد الغني الدقر (ج1/ص 197) كما أنّ ابن الحاجب عبر باللّفظي عن المجازي كما في: شرح الرضي (ج 3 /ص 405).

20 ينظر المرجعان السابقان، واعترض الصّبان على هذه التسمية بأنّ التّأنيث مطلقًا راجع للّفظ؛ لأنّ علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية، ينظر حاشية الصّبان على الأشمونى (ج 3/ ص 372) ويؤيده فعل علي بن محمد الجرجاني بإدخاله العلامة المقدرة في المؤنّث اللّفظي كما في مؤلفه: التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، الطّبعة: الأولى 1403هـ -1983م (ص: 237).

[21] ينظر: ابن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرّسالة الطّبعة: الأولى، 1420 هـ -2000 م (ج 18/ص 563) واختاره جمال الدين ابن مالك في شرح الكافية الشّافية، نشر: جامعة أم القرى، الطّبعة: الأولى (ج 4/ ص1737) وشمس الدين ابن قيم الجوزية في: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت (ج 3/ص 28) والسّيوطي في: همع الهوامع (ج 3/ ص331).

22 المذكّر والمؤنّث، مكتبة الثرات، القامرة، الطّبعة الثّانية، د ت (ص 52)، وينظر: ابن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرّسالة الطّبعة: الأولى، 1420 هـ -2000 م (ج 18/ص 563) واختاره جمال الدين ابن مالك في شرح الكافية الشّافية، نشر: جامعة أم القرى، الطّبعة: الأولى (ج 4/ ص1737) وشمس الدين ابن قيم الجوزية في: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت (ج 3/ص 28) والسّيوطي في: همع الهوامع (ج 3/ ص331).

23 أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت (ص: 294) وينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، مكتبة الخانجي – القامرة سنة: 1381 هـ (ج 2/ ص 274).

[24] بدائع الفوائد (ص: 271) وقد ذكر بعد ذلك كلاما بديعا حول منزلة سيبويه ومكانة آرائه فليراجع.

[25] شرح الكافية الشّافية (ج 4/ ص 1732).

[26] الكتاب (ج 3/ ص 237) وينظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب (ص: 249).

[27] ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار: الهلال (ج 1/ ص 270)، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزّجاج، دار الحديث القامرة الطّبعة الأولى 1414هـ (ج 5/ ص 243) المفصّل في صنعة الإعراب للزّمخشري (ص: 249) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية،

الطّبعة: الأولى 1424هـ، 2003م (2/ 625) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (ج 2/ص 87) تاج العروس لمرتضى الزّبيدي (ج21/ ص99) ودراسات في فقه اللّغة لصبحي الصّالح (ص: 88).

[28] علل النّحو، مكتبة الرشد، الرياض، الطّبعة: الأولى، 1420 هـ، 1999م (ص: 566).

[29] الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ج 2/ ص 625).

[30] المقتضب، دار: عالم الكتب، بيروت (ج 3/ ص 164) ونحوه في المخصّص لابن سيده، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1417هـ 1996م (ج 5/ ص 155) ولسان العرب لابن منظور (ج 11/ ص 177).

[31] المفصل في صنعة الإعراب (ص: 249).

[32] الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ج 2/ ص 642).

[33] ظامرة التّأنيث في العربيّة واللّغات السّامية. د. إسماعيل عمايرة (ص 34).

[34] تهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهري الهروي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة: الأولى، سنة 2001م (ج 12/ص 12) ولسان العرب (ج 7/ ص 203).

[35] لسان العرب لابن منظور (ج 13/ ص 299) وتاج العروس للزّبيدي (ج 35/ ص 432).

[36] تهذيب اللّغة للأزهري (ج 1/ ص 147).

37 معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (ج 1/ ص 408) وينظر: التّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، دار: إحياء الكتب العربيّة (ج 1/ ص 258) والدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، دار القلم، دمشق (ج 3/ ص 162).

[38] أدب الكاتب (ص: 294)، وينظر: التّبيان في إعراب القرآن للعكبري (ج 2/ ص931).

[39] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، دار الكتاب العربي ـ بيروت سنة: 1407 هـ (ج 4/ ص 174 -175) وينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطّبعة: الرابعة (ج 1/ ص 154) وبدائع الفوائد لابن القيم (ج 3/ ص 29) ونسب الزّبيدي هذا التّفريق للخليل في تاج العروس (ج 21/ ص 99).

40 المخصّص لابن سيده (ج 5/ ص 155).

41 المذكّر والمؤنّث للفرّاء، مكتبة الخانجي، القاهرة 1975 (ص 55)، ونحوه في: التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين المناوي، عالم الكتب، القاهرة، الطّبعة: الأولى، سنة 1410هـ،1990م (ص: 61).

[42] ينظر: الكامل في اللّغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرّد، دار الفكر العربي، القاهرة، الطّبعة الثّالثة سنة 1417 هـ -1997 م (ج 1/ ص154) والمزهر في علوم اللّغة وأنواعها لجلال الدين السّيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت الطّبعة: الأولى، سنة 1418هـ 1998م (ج 2/ ص 184) والبلغة إلى أصول اللّغة للقنوجي (ص: 134).

[43] الكتاب (ج 3/ ص 237)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (ج 3/ ص 89) وشرح الكافية الشّافية لابن مالك (ج 4/ ص1735) ولسان العرب لابن منظور (ج 8/ ص 107).

[44] الكامل في اللّغة والأدب للمبرّد (ج 1/ ص 154) وينظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة الطّبعة: الأولى، سنة 1420هـ (ج 2/ ص 798).

[45] الخصائص (ج 2/ ص 203) وينظر: شرح الكافية الشّافية لابن مالك (ج 4/ ص 1739).

[46] التّبيان في إعراب القرآن للعكبري (ج 2/ ص 1303) واللّباب في علوم الكتاب لأبي حفص ابن عادل الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت الطّبعة الأولى سنة 1419 هـ ،1998 م (ج 20/ ص 488) .

[47] ينظر البيت في: مجاز القرآن لأبي عبيدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381 هـ (ج 2 / ص 311) ومعجم ديوان الأدب للفارابي، دار الشعب، القاهرة، سنة 1424 هـ -2003 م (ج 1/ ص 256) ومقاييس اللّغة، دار الفكر، سنة: 1399هـ -1979م. (ج 6/ ص 66).

48 الكشاف للزّمخشري (ج 4/ ص 795) والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيّة الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، سنة 1422 هـ (ج 5/ ص 521).

[49] معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (ج 3/ ص 331) وينظر إعراب القرآن للنّحاس، دار الكتب العلمية بيروت، الطّبعة: الأولى، 1421 هـ (ج2/ص 50).

[50] الموجز في قواعد اللّغة العربيّة (ص: 135) البلغة إلى أصول اللّغة (ص: 135) إسفار الفصيح (ج 2 / ص 798).

[51] أبو نصر الجوهري: الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، دار العلم للملايين، بيروت الطّبعة: الرابعة، سنة 1407 هـ، 1987 م (ج 5/ ص 1728).

[52] المذكّر والمؤنّث لأبي بكر ابن الأنباري، طبع وزارة الأوقاف، مطبعة الغاني، الطّبعة الأولى 1978 (ص 88).

[53] شرح الكافية الشّافية (ج 4 / ص 1737).

[54] الكتاب (ج 3/ ص 236 -237)

[55] شرح الكافية الشّافية (ج 4/ ص 1735) وينظر: المخصّص لابن سيده (ج 5/ ص 169) وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي (ج 1/ ص 239) والبلغة إلى أصول اللّغة لصديق حسن خان القنوجي، محقق في رسالة ماجستير من جامعة تكريت (ص: 134).

[56] إصلاح المنطق، لأبي يوسف ابن السّكيت، دار إحياء التّراث العربي، الطّبعة: الأولى 1423 هـ, 2002 م (ص 360 – 362)، وفقه اللّغة وسر العربيّة لأبي منصور الثعالبي دار: إحياء التّراث العربي الطّبعة الأولى 2002م (ص: 233)، والمزهر في علوم اللّغة للسّيوطي: (ج2/ ص 224)، والبلغة إلى أصول اللّغة للقنوجي (ص: 135).

[57] المخصّص لابن سيده (ج 5 / ص 144).

58 فقه اللّغة وسر العربيّة للثّعالبي (ص: 233) والبلغة لكمال الدين الأنباري (ص 69).

59 إصلاح المنطق لابن السّكيت (ص: 253).

60 الكتاب (3/ 237).

61 تهذيب اللّغة (2/ 88) وينظر كلام الزّبيدي في تاج العروس (ج 21/ ص 99).

62 ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج (ج 2 / ص 229) وتهذيب اللّغة (ج 14/ ص 43) و " البحر المحيط في التّفسير " لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر ـ بيروت، سنة: 1420 هـ (ج 4/ ص 427) ولسان العرب (ج 4/ ص 280).

[63] التّفسير الكبير (ج 12/ ص 484).

[64] نقلها ابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم (ج 1/ ص 540).

[65] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (ج 10/ ص 469) وينظر: البحر المحيط (ج 10/ ص 282) واللّباب في علوم الكتاب (ج 19/ ص 385).

[66] لسان العرب (ج 4/ ص 582) والدّرّ المصون (ج 10/ ص 469).

[67] جمهرة اللّغة لابن دريد الأزدي، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة: الأولى، 1987م (ج 3/ ص 1242) وقد أبعد ابن دريد النّجعة في زعمه أنّه لم يجيء في كلامهم مِفعالة بالتّأنيث إلاّ هذا الحرف والأمثلة السالفة ترده.

[68] ينظر: شرح الكافية الشّافية لابن مالك (ج 4/ ص 1739) وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ج 3/ ص 1355) وهمع الهوامع للسّيوطي (ج 3 / ص 331).

[69] ينظر: إصلاح المنطق لابن السّكيت (ص: 243) وشرح الكافية الشّافية (ج 4 / ص 1739) والمزهر في علوم اللّغة (ج 2 / ص 191) والبلغة إلى أصول اللّغة للقنوجي (ص: 134).

[70] أدب الكاتب (ص: 291 – 292).

[71] التّفسير الكبير، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة: الثّالثة، سنة 1420 هـ (ج 28 / ص 183-184) وينظر: اللّباب في علوم الكتاب (ج 18/ ص 95).

72 شرح المفصل للزّمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت،الطّبعة الأولى

سنة: 1422هـ -2001م (ج 3/ ص 375).

[73] الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبي، دار عالم الكتب، الرّياض سنة 2003 م (ج 8 /ص 328).

[74] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (ج 6/ ص 179)، وينظر: المحرر الوجيز لابن عطيّة (ج 3 / ص 114) والبحر المحيط (ج 6/ص 39).

[75] إعراب القرآن وبيانه (ج 9 / ص 314).

[76] التّحرير والتّنوير (25/ 139) وينظر: التّفسير الكبير للرّازي (28/ 183).

[77] شرح الكافية الشّافية (4/ 1741) بدائع الفوائد لابن القيم (3/ 19)، روح المعاني لمحمود الألوسي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت (4/ 381).

[78] الكتاب (3/ 638) وينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: 292) والبلغة إلى أصول اللّغة (ص: 134).

[79] ينظر: بدائع الفوائد (3/ 20).

[80] المفصل في صنعة الإعراب (ص: 250) وشرح الكافية الشّافية (4/ 1740-1741) وروح المعاني (4/ 381).

[81] روح المعاني (4/ 381).

[82] إصلاح المنطق (ص: 243) وينظر: أدب الكاتب (ص: 291) وشرح الكافية الشّافية (4/ 1740) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 94).

[83] القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 -1987م، المطابع الأميرية، 1989م (ص: 246) نقلا عن: معجم الصّواب اللّغوي لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطّبعة: الأولى، 1429 هـ -2008 م (2/ 858)

[84] ينظر: القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، جمعا ودراسة وتقويما لخالد العصيمي، دار ابن حزم، الطّبعة الأولى 1424 هـ -2003 م (ص 481).

[85] الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة: الأولى سنة 1422هـ -2002 م (ج 4/ ص 12 -13) ونحوه في: جامع البيان للطبري (ج 9/ ص 500).

[86] الكشّاف (4/ 654)، وينظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (10/ 554).

[87] ينظر: أدب الكاتب (ص: 294) وإصلاح المنطق (ص: 253) ودرّة الغواص في أوهام الخواص للحريري مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطّبعة: الأولى، سنة 1998م (ص: 132) والمخصّص (5/ 100).

[88] ينظر: شرح الكافية الشّافية (4/ 1739)) وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (3/ 1354) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 93).

[89] لم أجد البيت في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفرّاء (1/ 130) وشرح المعلقات السبع للزّوزني، دار إحياء التّراث العربي الطّبعة: الأولى 1423هـ -2002 م (ص: 248) وشرح القصائد العشر للتّبريزي، المطبعة المنيرية سنة: 1352 هـ (ص: 183).

[90] درّة الغواص في أوهام الخواص (ص: 132).

[91] حجّة القراءات لابن زنجلة، الطّبعة الخامسة سنة 1418، 1997 دار الرّسالة (ص: 715).

92 التّحرير والتّنوير (26/ 361).

93 الكتاب (3/ 237).

94 درّة الغوّاص في أوهام الخواص (ص: 132).

95 شرح الكافية الشّافية لابن مالك (4/ 1739) وشرح ابن عقيل على الألفية (4/ 93).

96 أبو البقاء الكفومي: كتاب الكليات، مؤسسة الرّسالة، بيروت سنة 1998م (ص: 821).

97 الكتاب (3/ 638) وينظر: إصلاح المنطق (ص: 253) وشرح الكافية الشّافية (4/ 1739) والبلغة إلى أصول اللّغة (ص: 134).

[98] كتاب في أصول اللّغة، المطبعة الأميرية،1975م ص 74، عن معجم الصّواب اللّغوي (2/ 858).

99 شرح الكافية الشّافية (4/ 1739) وينظر: القرارات النّحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربيّة بالقامرة للعصيمي (ص 490) .

[100] إصلاح المنطق (ص: 253) وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 93).

[101] الكتاب لسيبويه (3/ 640) وينظر: أدب الكاتب (ص: 293) والمزهر في علوم اللّغة وأنواعها (2/ 74) والبلغة إلى أصول اللّغة (ص: 134).

[102] الأصول في النّحو لابن السّراج، مؤسسة الرّسالة، بيروت (3ج / ص 23) وشرح الكافية الشّافية لابن مالك (ج 4/ ص 1739) وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ج 3/ ص 1355).

[103] البيت في ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وشرح علي شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطّبعة الأولى 1404 هـ -1984، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ج 6/ ص 721) ولسان العرب لابن منظور (ج 13/ ص 217).

[104] أدب الكاتب لابن قتيبة (ص: 293) والمزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسّيوطي (ج 2/ ص 192) والبلغة إلى أصول اللّغة للقنوجي (ص: 134).

105 نفس المراجع الثلاث السابقة جزءا وصفحة.

106 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج 4/ 93) وشرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة: الأولى سنة :1421هـ (ج 2/ ص 490).

107 الكتاب لسيبويه (ج 3/ ص 640) وشرح التصريح (ج 2/ ص491).

[108] الأصول في النّحو (ج 2/ ص 31) وينظر: تهذيب اللّغة للأزهري (ج 10/ ص 132) والمزهر للسّيوطي (ج 1/ ص 162).

[109] الخصائص (ج 2/ ص 204) وينظر: المحكم والمحيط الأعظم (ج 2/ ص 12) وتاج العروس (ج 29/ ص445).

[110] إسفار الفصيح (ج 1/ ص 207).

[111] غريب القرآن، دار الكتب العلمية سنة: 1398 هـ -1978 م (ص: 476) وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج 10/ص 409).

[112] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (ج 3/ ص 311) وينظر " التّفسير الكبير " للفخر الرّازي (ج 8/ ص 292).

[113] الكشّاف (ج 1/ ص 385)، وينظر: " البحر المحيط " لأبي حيان الأندلسي (ج 3/ ص 651).

[114] البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (1/ 427)، وهو في المقتضب (ج 4/ ص 289)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، دار الفكر القاهرة سنة: 1394 هـ -1974 م (ج 1/ ص 376). وسرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت الطّبعة: الأولي 1421هـ-2000م (ج 2/ ص 457).

[115] ينظر: تفسير القرطبي (ج 10/ ص 148) والإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السّيوطي، دار الفكر، لبنان، سنة 1416هـ-1996م (ج 2/ ص 287).

[116] الأصول في النّحو (ج 2/ ص 7).

[117] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيين (ج 2/ ص 401) وينظر: علل النّحو (ص: 464) شرح شذور الذّهب للجوجري، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة، الطّبعة: الأولى، 1423هـ/2004م (ج 2/ ج 794).